المحاضرة الأولى
ماهية علم الاقتصاد السياسي

مدخل:

تعبر المعرفة الاقتصادية على مجموعة من الأفكار الإنسانية الخاصة بالظواهر الاقتصادية دون ربط منطقي بينها، ودون محاولة إدراك أسباب وجودها وارتباطها، وقد انتظمت هذه المعرفة الاقتصادية مع مرور الوقت نتيجة سعي الإنسان إلى إيجاد الروابط التي تقوم ما بين الحوادث والظواهر الاقتصادية، أي إيجاد القوانين الاقتصادية التي تحكمها، ويتمحور علم الاقتصاد أو العلوم الاقتصادية حول النظرية الاقتصادية التي تعتبر القاعدة الأساسية المتضمنة للمعرفة والقوانين الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي بصفة عامة، في مجتمع معين، وفي مرحلة زمنية معينة.

وتشمل العلوم الاقتصادية جملة من الفروع حسب تقسيمين شهيرين هما:

التقسيم الأول: (يؤخذ بهذا التقسيم في العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية)

1- الاقتصاد السياسي: (موضوع المقياس سيتم شرحه بالتفصيل لاحقا).
2- التاريخ الاقتصادي: وهو الفرع من المعرفة الاقتصادية الذي ينصب على دراسة العملية الاقتصادية، أي الأحداث الاقتصادية التي حدثت في مجتمع معين وفي زمن مضى، ويسمح هذا الفرع بفهم الظواهر الاقتصادية في تلك الفترة.
3- الاقتصاد الوصفي: هو الاقتصاد الذي يدرس المشاكل الاقتصادية المعاصرة ويشمل:

أ- الإحصاء الاقتصادي: ويتمثل في الأرقام المعبرة عن النشاط الاقتصادي في أي دولة كانت مثل: معدل النمو الاقتصادي، نسبة التضخم، نسبة البطالة، الناتج القومي الاجمالي...الخ.
ب-الجغرافيا الاقتصادية: وتختص بدراسة التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية.
ت-اقتصاديات القطاعات المختلفة: مثل الاقتصاد الصناعي، والاقتصاد الزراعي، والاقتصاد التجاري...الخ.

التقسيم الثاني: (يؤخذ بهذا التقسيم في العلوم الاقتصادية)

1- الاقتصاد التحليلي (النظرية الاقتصادية)*: التي تشمل مجموعة من المبادئ والمفاهيم والتعريفات التي تشكل الخلفية النظرية لعلم الاقتصاد.
2- الاقتصاد الوصفي: يدرس المشاكل والظواهر الاقتصادية من خلال وصف مظاهرها وتعديد أسبابها ومحاولة ايجاد حلول لمشاكلها.

*: يدرس الاقتصاد السياسي في العلوم الاقتصادية كفرع من فروع النظرية الاقتصادية.

3- الاقتصاد التطبيقي: يمثل حلقة وصل بين النظرية الاقتصادية والاقتصاد الوصفي، ويقوم على استخدام أدوات التحليل التي توفرها النظرية الاقتصادية من أجل معالجة المشاكل التي يطرحها الاقتصاد الوصفي.

التطور الاصطلاحي والابستيمولوجي للاقتصاد السياسي:

يعود الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي Political Economy، إلى الكلمات الإغريقية: πολιτικός، politikos، التي تعني "اجتماعي"، وكلمة οίκος، oikos، التي تعني "منزل"، وكلمة νομός، nomos، التي تعني "القانون".

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتا "اقتصاد" و"سياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل، ولم يستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر عن طريق الاقتصادي الفرنسي " انطوان دي مونكريتيان" Antoine de Montchrestien، الذي نشر في سنة 1615 كتابا بعنوان " رسالة في الاقتصاد السياسي" Traicté de L'économie Politique، قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة أي المجتمع بأكمله وليس العائلة وحدها.

وبعدئذ بدأ استعمال اصطلاح الاقتصاد السياسي ينتشر انتشارا واسعا ليشمل الأبحاث في مشاكل الاقتصاد الاجتماعي لأن الكلمة الأصلية اليونانية تعني "اجتماعي" وعليه فان هناك من يعتبر أن اصطلاحي الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي مترادفان، على أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي قد يعطي فكرة معبرة أكثر عن موضوعات هذا العلم، وربما جاء استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي في انكلترا متأثرا بالاصطلاحات الفرنسية، إذ كان "السير جيمس ستيورات دنهام" Sir James Denham Steuart، أول من استعمله في عنوان كتابه " تحقيق في مبادئ الاقتصاد السياسي" An Inquiry into the Principles of Political Economy، الذي نشر سنة 1767، كما استعمل من بعده العديد من الاقتصاديين نفس المصطلح وصولا إلى كارل ماركس وكتابه الشهير "رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي" Capital: A Critique of Political Economy، الذي نشر سنة 1867.

أما من الناحية الابستيمولوجية فقد عرف البعض الاقتصاد السياسي على أنه تطبيق أسلوب الاقتصاد المنهجي على كل أنماط السلوك البشري، ويستخدم آخرون المصطلح للدلالة على استخدام نظرية اقتصادية محددة لتفسير السلوك الاجتماعي أما الأسلوب الذي يختاره الكثيرون فانه يستند الى كل من منهجية ونظرية علم الاقتصاد لتفسير السلوك، في حين يذهب آخرون للقول بأن المصطلح يشير الى مجموعة التساؤلات أو القضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لابد من دراستها وتحريها بأية وسائل نظرية ومنهجية متيسرة حاليا، إلا أنه يمكن تعريف الاقتصاد السياسي: "بعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية."